موافقات ابن مالك ابن خروف في شرح التسهيل

دكتور

نجاة عبدالرحمن علي اليازجي

دكتوراه في الفلسفة تخصص نحو وصرف وعلوم لغوية

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الطائف

المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فهذا البحث تَدُورُ مسائِلُهُ بين عَلَمَيْنِ جليلين من أعلام النحو العربي، أحدهما: ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ، والثاني: ابن خروف المتوفى سنة 609هـ.

فهو بحث يتعلق بموافقات الإمام جمال الدين ابن مالك ابنَ خروف في شرح التسهيل ' وكان ابنُ مالك شديد العناية بآثار ابن خروف وخصوصًا شرحه كتاب سيبويه فقد قرأه قراءة فاحصة بان أثرها في كتبه وبخاصة شرح التسهيل فقد ظهر في فهمه كلام سيبويه وفي توجيه كثير من الشواهد النحوية. وأخذ بقوله في عدد من الأحكام النحوية وفي علل الأحكام .

وقد اقتصرت في هذا البحث على عشر مسائل عرضت فيها رأي ابن خروف وموافقة ابن مالك له وآراء النحاة الذين يُعتّد في المسألة لتتضح القضية موضع الموافقة.

ولم أترجم لكلا الرجلين لأنهما أشهر من أن يترجما، ولكثرة ما كتب عنهما في تحقيقات كتبهما أو في دراسات أخرى شاملة[1].

([1]) ينظر: ترجمة ابن مالك في : مقدمة تحقيق شرح التسهيل د. عبد الرحمن السيد و د . محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠ه- ١٩٩٠م. وترجمة ابن خروف في : مقدمة تحقيق شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي ، ت . د. سلوى محمد عرب ، معهد البحوث

ورتبتُ هذه الموافقات على حسب ورودها في شرح التسهيل، وقد جعلتُ هذه الآراء في عشر مسائل نحويةً ، وقد انضوت هذه المسائل في ثلاثة مباحث :

أما المبحث الأول فهو بعنوان: (موافقات ابن مالك ابن خروف بالقول)، ويشتمل على سبع مسائل نحوية هي كالآتي :

- **باب المعرف بالأداة : القول في نيابة الألف واللام عن الضمير.**
- **باب النائب عن الفاعل: القول في إقامة مصدر الفعل اللازم المؤكِّد لفعله مقام الفاعل.**
- **باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا: القول في إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا.**
- **باب المفعول معه : القول في أصل واو المعية ، في جملة المفعول معه.**
- **باب الحال: القول في وقوع الفعل الماضي حالاً .**
- **باب كم وكأين وكذا : القول في نصب تمييز "كم" الاستفهامية .**
- **باب حروف الجر سوى المستثنى بها: القول في وصف مجرور رُبّ.**

وأما المبحث الثاني فهو بعنوان: (ما سكت فيه ابن مالك عن قول ابن خروف ولم يعترض)، ويشتمل على ثلاث مسائل نحوية، وهي كالآتي:

العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٩هـ . فقد تناولت الدراسة حياة ابن مالك وابن خروف باستفاضة تغني عن الترجمة هنا .

- باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: القول في " استعمالات القول".
- باب حبذا: القول في (حبذا) بين الفعلية والاسمية.
- باب حروف الجر سوى المستثنى بها: القول في معنى (رُبّ) .

وأما المبحث الثالث فهو بعنوان: (موقف ابن خروف من الكتاب وشروحه في رأي ابن مالك من خلال المسألة النحوية) رقم : ٢- ٣- ٥- ٧-٩-١٠ .ستة آراء.

الخاتمة المشتملة على أهم النتائج.

وكان منهجي في عرض المسألة:

- أبدأ بذكر الباب الذي جاءت فيه المسألة النحوية التي وافق ابن مالك ابن خروف فيها، ثم أضع لها عنوانًا.
- أمهد بذكر أوجه الخلاف في المسألة النحوية ، فأورد أقوال النُّحاة وآراءهم من مظانِّها النحوية، وقد حرصت في هذا العرض أنْ يكون بحسب التسلسل الزمني للنُّحاة؛ الأسبق فالأسبق.
- ثم أذكر نص قول ابن مالك، وابن خروف، في شرح التسهيل.
- أوضح صيغة موافقة ابن مالك ابن خروف.

وقد تناولت هذا كله بإيجاز واختصار حتى لا يتضخم حجم هذا البحث، ولأن هدفي الرئيس كان تجلية موافقات ابن مالك ابن خروف في هذه المسائل النحوية التي وردت في هذا البحث ، واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول

(موافقات ابن مالك ابن خروف بالقول)

١- باب المعرف بالأداة : القول في نيابة الألف واللام عن الضمير.

٢- باب النائب عن الفاعل: القول في إقامة مصدر الفعل اللازم المؤكِّد لفعله مقام الفاعل.

٣- باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا: القول في إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا.

٤- باب المفعول معه : القول في أصل واو المعية ، في جملة المفعول معه.

٥- باب الحال: القول في وقوع الفعل الماضي حالاً .

٦- باب كم وكأين وكذا :القول في نصب تمييز "كم" الاستفهامية .

٧- باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها: القول في :وصف مجرور (رُبّ) .

موافقات ابن مالك ابن خروف

١ـ باب المعرف بالأداة [١]: القول في نيابة الألف واللام عن الضمير:

اختلف الكوفيون[٢] والبصريون[٣] في نيابة الألف واللام عن الضمير، فأجاز الكوفيون[٤] أن تكون الألف واللام خلفًا من الإضافة، ووافقهم ابن الطراوة[٥]، وابن مالك ، ولكنه قيد الجواز بغير الصلة[٦].

---

(١) شرح التسهيل . لابن مالك ت. د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠ه- ١٩٩٠م. ٢٦١/١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء، الجزء الأول: ت. أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني: محمد علي النجار، والجزء الثالث: د .عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، نشر دار السرور، بيروت- لبنان. ٤٠٨/٢ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر الأنباري، ت. عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة ص٣٥١،٧٠، البسيط في شرح جمل للزجاجي. لابن أبي الربيع ، ت. د. عياد الثبيتي، دار الضرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ه-١٩٨٦م. ١٠٩٧/٢، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، ت. د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م. ص١٥٧. .

(٣) ينظر: الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧ه-١٩٩٦م ص٩٨ ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، ت. صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني، بغداد. ص ١٤١. إعراب القرآن، للنحاس، ت. د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ه- ١٩٨٨. ٦٢٣/٣، المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت. كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد. ١٩٨٢م.٥٤٤/١، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت. موسى

قال ابن مالك [٧]: " ومن ورود الألف واللام عوضًا من الضمير ..... ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف ، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ وزعم أبو علي والزمخشري أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة ، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كلّ حال قد صح أن "مفتحة" صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى تكلف إبدال...قال ابن خروف: "وحمل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير في الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك في مثل : مررت برجل كريمٍ الأبُ ،

بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد.١/٦٥٠ ، الأمالي النحوية، لابن الحاجب ت. هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.١/١١١، البسيط ٢/١٠٩٧، البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان الطبعة الثانية١٤١١هـ-١٩٩٠م.٧/٤٠٤، الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت. د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. ص١٩٨، ائتلاف النصرة ص١٥٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/٤٠٨، شرح القصائد السبع ٧٠، ٣٥١، البسيط ٢/١٠٩٧، ائتلاف النصرة ١٥٧.

(٥) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة ، ت. د. عياد الثبيتي، مطبعة المدني، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م . ص ٦٣ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦١.

(٧) المصدر السابق١/ ٢٦٢-٢٦٣.

وحسن وجهُ الأخ ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله ، فإذا امتنع البدل ، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة ".

واستدل الفراء[١] بقوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾[٢] فقال: والمعنى: مفتحة لهم أبوابها، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[٣] والمعنى مأواه ، وقول العرب : مررت على رجل حسنةٍ العينُ قبيحٍ الأنفُ، والمعنى: حسنةٍ عينه قبيحٍ أنفُه.

وذهب البصريون[٤] إلى أن الألف واللام لا تكون خلفًا عن الضمير، يقول الزجاجي في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه : " العاشر أن تقول: "مررت بالرجل الحسن الوجه" فتخفض " الحسن" وتجريه على "الرجل"، وترفع " الوجه" به ، وتضمر ما يعود على "الرجل"، تقديره: مررت بالرجل الحسن الوجه منه" وجاز هذا الإضمار لما في الكلام عليه من الدليل .. وأهل البصرة يضمرون ما ذكرت لك " [٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٤٠٨/٢.

(٢) سورة ص آية (٥٠) ، وعلى هذا تكون "الأبواب" نائب فاعل لـــ"مفتحة"، والرابط هو الألف واللام لقيامه مقام الضمير، والتقدير: جنات عدن مفتحة لهم أبوابها.

(٣) سورة النازعات آية (٣٩).

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي ص٩٨، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، ت. صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد. ص ١٤١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٢٣/٣، المقتصد ٥٤٤/١، الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٠/١، أمالي ابن الحاجب ١١١/١ ، البسيط ١٠٩٧/٢، البحر المحيط ٤٠٤/٧، الجنى الداني ص ١٩٨، ائتلاف النصرة ص ١٥٧.

(٥) ١) الجمل في النحو ص٩٧.

ويقول أبو علي ردًّا على الفراء[٦] : " ولو كان قوله: ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأَبْوَابُ ﴾[٧]، بمنزلة مفتحة لهم أبوابها ، كما ذهب إليه الفراء ؛ لما جاز : مررت برجل حسنٍ الوجهِ ، ولقيل: حسنٍ الوجهُ، .. فقولهم: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، دليل على أن الراجع إلى الصفة إذا حذف مما يتصل بها صار الضمير الذي كان يرجع إلى الموصوف مما يرتفع بالصفة نفسها... فأما ما حكاه من قوله: مررت برجل حسنةٍ العينُ، وقبيحٍ الأنفُ، فعلى ما ذكرناه من البدل من الضمير؛ لأن العين والأنف بعض منه، ويحتمل أيضاً أن يكون على حذف "منه" وهذا التأويل في: مررت برجل حسنةٍ العين أسوغ ؛ لمكان التأنيث في "حسنة" فإن ضمير الرجل لا يكون مؤنثاً، وينبغي أن يكون الكلام المبدل منه على وجه غير مفتقر إلى البدل".

ويقول في الإيضاح [١]: " فأما قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأَبْوَابُ﴾[٢] فليس على مفتحة لهم الأبواب منها، ولا على أن الألف واللام سدتا مسد الضمير العائد من الصفة ، ولكن "الأبواب" بدل من الضمير الذي في "مفتحة" لأنك قد تقول: فُتِحَتِ الجِنانُ إذا فُتِّحَتْ أبوابها... وفي التنزيل: ﴿ وَفُتِحَتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾[٣] فصار ذلك بمنزلة ضُرِبَ زيدٌ رأسُه ".

---

(٦) المسائل المشكلة (البغداديات) ص ١٤٢.

(٧) ٢) سورة ص آية (٥٠).

(١) الإيضاح ص١٨٠.

(٢) سورة ص آية (٥٠).

(٣) سورة النبأ آية (١٩).

ويظهر من قوله أن الراجح لديه كون " الأبواب" بدلاً من الضمير المستكن في مفتحة فأبدل الأبواب من الجنات، لأنها منها وبعضها، أما جمهور البصريين فيرون أن "الأبواب" مفعول لم يُسم فاعله لـ"مفتحة"، والعائد على الجنات محذوف، والتقدير: جنات عدن مفتحة الأبواب منها .

ووافق ابن مالك ابن خروف بقوله [٤]: " فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة ، وكفى بنقله شاهدًا " .

وأرى أن الأرجح ما ذهب إليه ابن خروف في المسألة ، ووافقه فيه ابن مالك ؛ وهو مذهب الكوفيين ؛ لخلوه من الحذف والتقدير، فمعظم الشواهد التي استند إليها الكوفيون لا تحتاج إلى تقدير أو تأويل .

٢_باب النائب عن الفاعل[١] :القول في إقامة مصدر الفعل اللازم المؤكِّد لفعله مقام الفاعل:

أختلف النحاة [٢] في إقامة مصدر الفعل اللازم المؤكِّد لفعله مقام الفاعل.

---

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٦٣ .

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي . لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير .ت. د صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.١/ ٥٣٦ ، البسيط ٩٦٢/٢- ٩٦٥ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الاندلسي ت. د. رجب عثمان محمد ، م. د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.١٣٢٧/٣، ١٣٣٢، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ،

قال ابن مالك [٣]: "المصدر المسوق لمجرد التوكيد لا يقام مقام الفاعل ، فلا يقال في مثل: " ضلَ زيدٌ ضلالاً " : " ضُلَّ ضلالٌ " ؛ لعدم الفائدة ...، وقد أجاز ذلك قوم من المتأخرين ، ولا سبيل إليه ؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود ، وإنما يدل على الذي لمجرد التوكيد ، والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به فكيف إذا نُوى ولم يلفظ به .

فإن كان المصدر المنوي مدلولا عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه كقولك: " بلى سِير سَيْرٌ "، لمن قال : "ما سِير سَيْرٌ شديدٌ " ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوي مطلقًا لم يمتنع أن يقال ابتداء ضُرِب أو نحو ذلك ، وفي كلام الزجاجي[٤] إشعار بأن سيبويه[٥] يجيز ذلك ، لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه " .

وفي الجمل للزجاجي قوله : [٦]: " فإن كان الفعل غير متعدٍّ إلى مفعول لم يجز ردّه إلى ما لم يسم فاعله ، عند أكثر النحويين ،... وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه ، فيقول: " قُعِدَ

ت. د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .٢/٢٦٦-٢٦٧.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٦-١٢٧.

(٤) ينظر: الجمل ص٧٧.

(٥) ينظر: الكتاب. لسيبويه . ت. عبد السلام محمد هارون . مطبعة المدني، الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٣. ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. ٢٢٩/١.

(٦) ص٧٧.

وضُحِكَ " كأنه قال: " قُعِدَ القُعودُ " ، و" ضُحِكَ الضَّحِكُ " ؛ لأن الفعل يدل على مصدره " ، فهو قد نسب الجواز لسيبويه وجعل النائب هو المصدر

وذكر ابن مالك ردّ ابن خروف فقال : " قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله [٧]على إضمار المصدر المؤكِّد ، لا يجيز أحد قُعِد ، وضُحِك من غير شيء يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادّعاؤه – يعني الزجاجي – أنه مذهب سيبويه " فاسد ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكِّد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه" [١]لا يمنعه بَشَر، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر، أي قد قُعِد القعود وقد سُوفر السفر الذي ينتظر وقوعه، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر".

ورد ابن السيد هذا بأنه غير مشهور عنه ، وأن أبا جعفر النحاس أنكره وقال : هذا القول غلط على سيبويه [٢] ، وذكر أن الفراء والكسائي وهشامًا أجازوه [٣].

ووافق ابن مالك ابن خروف في ردّ ما نسبه الزجاجي لسيبويه ووصفه بأنه ادّعاء فاسد بقوله[٤]: "هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح" .

---

(٧) ينظر: الجمل ص٧٧ .

(١) ينظر: الكتاب ٣٤/١،٢٣-٣٥ ، ٢٢٨.

(٢) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي. ت. سعيد عبد الكريم سعّودي وزارة الثقافة ، بغداد، ١٩٨٠م. ص٢٠٨.

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٨.

ويتبين لنا أن ابن مالك رجح قول ابن خروف في المسألة وهو الأرجح، لأن ما جاء مؤكِّدًا يستغنى عنه [٥]، ويجد المتكلم بُدًّاً منه ، "وعلى هذا حُذاق هذه الصنعة ، وهو المذهب الصحيح "[٦].

٣_ باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا [١]: القول في إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا:

اختلف النحاة في أولى العاملين بالعمل في التنازع[٢]، فذهب الكوفيون[٣] إلى أن العامل الأول أولى بالعمل ، واحتجوا بالسماع ، واستدلوا بأدلة عقلية ، وهي أن العامل الأول أسبق في العمل[٤].

---

(٤) شرح التسهيل ١٢٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٣/١.

(٦) ينظر: البسيط ٩٦٣/٢.

(١) شرح التسهيل ١٦٤/٢.

(٢) التنازع لغة : التجاذب ، وفي اصطلاح النحويين : أن يتقدم عاملان مذكوران أو أكثر على معمول واحد فأكثر، ومثال ذلك أن يقال: ضربت وضربني زيد . هنا تقدم الفعلان "ضربت" و"ضربني" وكل منهما صالح في العمل في المعمول "زيد" . ينظر لسان العرب، لابن منظور، طبعة جديدة باعتناء: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية ١٤١٨ – ١٩٩٧.(ن ز ع)، شرح الحدود النحوية . لجمال الدين الفاكهي ت . د. محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس، ١٤١٧ه-١٩٩٦م . ص ١٥٢ ، التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهري ، ت . د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ١٤١٣ه-١٩٩٢م. ٤١٩/٢.

وذهب البصريون[٥] إلى أن العامل الثاني هو الأولى بالعمل لقربه من المعمول.

ولا خلاف بينهم في جواز الإعمال، وإنما في الأولى بالعمل[٦].

---

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٦٠/٢، مجالس ثعلب . لابي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، ت. د. عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ط٤ . ١٤٠٠ه- ١٩٨٠م.١٦٤/١، ونُسب هذا الرأي للكوفيين في الجمل ص ١١١، شرح المفصل . لابن يعيش ، مكتبة المتنبي– القاهرة. ٧٧/١، شرح التسهيل ١٦٧/٢، شرح الرضي على الكافية ، ت . د. يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس ١٣٩٨ه- ١٩٧٨م.٧٩/١، الارتشاف ٢١٤٢/٤ ، همع الهوامع ٩٤/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.١٠٢/٢.

(٤) ينظر: الجمل ص١١١، الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري، ت. محمد محيى الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، دار الفكر. ٩٢/١ ، ابن يعيش ٧٩/١، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء العكبري، ت . د .عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان، الرياض،١٤٢١ه. ص٢٥٦ ، شرح التسهيل ١٦٩/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٧٤/١، المقتضب. للمبرد ، ت . عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩ه– ١٩٧٩م . ٧٢/٤ ، الجمل ص١١١، الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسي، ت . د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨ه-١٩٨٨م . ص ١٠٨ ، ابن يعيش٧٧/١ ، شرح الرضي٢٠٤/١ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٤/١، المقتضب ٧٢/٤، ابن يعيش ٧٧/١، شرح التسهيل ١٦٧/٢.

قال ابن مالك[٧]: " وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ، ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه[٨] .... فدلّ نقل سيبويه مجردًا عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليلٌ ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة ".

وقال الرضي[١]: " ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم".

ومذهب البصريين القائلين بإعمال الثاني هو الأرجح ، لكثرة الاستعمال واستفاضة السماع ، فقد جاء إعمال الثاني أكثر من إعمال الأول ، كما أن إعمال الثاني جاء في أفصح الكلام ، وهو كلام الله عز وجل ، ولم يرد في القرآن الكريم إعمال الأول[٢].

---

(٧) شرح التسهيل ١٦٧/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ٧٦ .

(١) شرح الرضي ٢٠٥/١ .

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. ٥٢/٩.

ومن أدلة البصريين كثرة الاستعمال والسماع(٣)، ومراعاة القرب، فالأقرب أولى بالعمل(٤)، ومن أدلتهم كذلك التزام إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا أو فوق ذلك بالاستقراء(٥)، ومن الشواهد على إعمال الثالث قول الشاعر(٦):

جِيءِ ثُمَّ حالِفْ وثِقْ بِالقَومِ إِنَّهُمُ لِمَنْ أَجاروا ذوو عِزٍّ بلا هُونِ

---

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٧٤/١، الإيضاح ١٠٩، شرح التسهيل ١٧٠/٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. ١٧٦/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/٢ ، شرح شذور الذهب. لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر. ص٤٢٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل١٦٨/٢، وقد اعترض أبو حيان في الارتشاف ٢١٤٦/٤ على استقراء ابن مالك، وقال بأنه استقراء ناقص، فقد جاء إعمال الأول والإضمار في الثاني والثالث كقول أبي الأسود الدؤلي:

كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك

يعطيك الجزيل وناصر

أعمل " كساك"، ورفع به " أخ" ، وأضمر في قوله : ولم تستكسه ..." .

(٦) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٦٨/٢، تذكرة النحاة . لأبي حيان ت. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. ص ٣٣٨، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ت. د. عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة . ٧٥/٢.

وهنا تنازعت ثلاثة عوامل وهي "جيء" و"حالف" و" ثق" وقد أعمل الأخير منها في المعمول وهو" بالقوم"، وتوجد شواهد أخرى على إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا[٧].

قال ابن مالك[٨]: " وما ورد منه فإنما وردَ بإعمال الآخر وإلغاء ما قبله ... ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي ؛ إذ لا سماع في ذلك ".

ووافق ابن مالك ابن خروف بقوله[١]: " وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه ، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه ".

٤_ باب المفعول معه [٢]: القول في أصل واو المعية في جملة المفعول معه:

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٦٨/٢، شرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، شرح الحدود النحوية ص ١٥٢ ، ١٥٣، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. لبدر الدين العيني بحاشية الخزانة ، طبعة بولاق. ٣٨/٣.

(٨) شرح التسهيل ١٧٦/٢-١٧٧.

(١) شرح التسهيل ١٧٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٤٧/٢.

اختلف النحاة [٣] في أصل واو المعية ، في جملة المفعول معه فأصلها أن تكون حرف عطف، والذي يدل على ذلك أن هذا الأسلوب لا ينفك من معنى العطف ، وأن العرب لم تستعمل الواو –أي: واو المعية– بمعنى "مع" إلا في الموضع الذي لو استُعملت فيه عاطفة ، وهو مذهب الأخفش[٤]، وقد تبعه ابن جني [٥]، وجماعة من كبار النحاة [٦]، وخالفهم في ذلك ابن خروف [٧]، وتبعه ابن مالك[٨].

وقد علَّلَ لذلك ابنُ جني ؛ فقال في (الخصائص) [٩]: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : "والطيالسةَ جاء البردُ " من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة –أي: صورة الواو العاطفة– ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه " .

---

(٣) ينظر: الخصائص. لابن جني، ت . محمد علي النجار، ط٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.٢/ ٣٨٣، المسائل البصريات. لأبي علي الفارسي، ت. د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.١/٢٣٠-٢٣١، المقتصد١/٦٥٩-٦٦١، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/٢، ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣.

(٥) ينظر: الخصائص٣٨٣/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣.

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٢-٢٥١.

(٨) المصدر السابق ٢٥١/٢.

(٩) ٣٨٣/٢.

قال ابن مالك [١٠]: "وذكر ابن خروف أن أبا الفتح ابن جني قال : إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة وأنكر قوله ابن خروف وهو بالإنكار حقيق ".

ووافق ابن مالك ابن خروف بإنكار الأخير رأي ابن جني من أن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة ؛ لأن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف ، وهذه المواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين، أحدهما: ترك فيه العطف لفظاً ومعنى، والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كما استعمل النعت على الجوار، ومثل للأول بقولهم : استوى الماء والخشبة ، ومن الثاني قولهم : أنت أعلم ومالك ، أي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره ، ومالك معطوف في اللفظ ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر؛ لأن المال لا يخبر عنه بأعلم [١].

ووافق ابن مالك ابن خروف في انكاره رأي ابن جني بنص القول[٢]: " وهو بالإنكار حقيق".

٥_ باب الحال [٣]: القول في وقوع الفعل الماضي حالا:

اختلفت آراء النحاة [٤] في وقوع الفعل الماضي حالا، فذهب البصريون[٥] إلى منع وقوع الفعل الماضي حالًا إلا إذا كانت معه "قد"

---

(١٠) شرح التسهيل ٢/٢٥٠-٢٥١.

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٥٠-٢٥١.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٥١.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٢١.

(٤) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٢-٢٥٨. مسألة (٣٢) .

ظاهرة أو مقدرة ؛ وذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال لذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ، وإنما يقربه من الحال اقترانه بقد، ظاهرة أو مقدرة ، كما في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾(٦) والمعنى: وقد كنتم.

وتأولوا قوله تعالى:﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾(٧) فقالوا: هو على معنى : قد حصرت صدوركم ، أو هو على تقدير: أو

---

(٥) ينظر: المقتضب ١٢٤/٤ ، الأصول في النحو. لأبي بكر بن السراج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. ٢٥٤/١ ، معاني القرآن وإعرابه. للزجاج ، ت. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. ٨٩/٢ ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، ت . د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .٥٦/١، الإيضاح العضدي ص ٢٨٧ ، سر صناعة الإعراب. لابن جني، ت. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م . ٦٤١/٢ ، الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٢-٢٥٨، مسألة (٣٢) ، أمالي ابن الشجري النحوية . لأبي السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري ت. د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣ه-١٩٩٢م. ١٤٦/٢ ، ١٢/٣ ، ابن يعيش ٦٧/٢ ، اللباب. لأبي البقاء العكبري، ت . د . عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م. ٢٩٣/١ ، شرح الرضي ٤٥/٢ ، ووافقهم الفراء في معانيه ٢٤/١ ، ٢٨٢.

(٦) سورة البقرة آية (٢٨).

(٧) سورة النساء آية (٩٠).

جاؤوكم رجالًا أو قومًا حصرت صدورهم ، فـ "حصرت صدورهم" الآن في موضع نصب ، لأنها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال(٨) .

أو هي جملة دعائية ، كأنه قال: ضيَّق الله صدورهم ، فاللفظ لفظ الماضي والمعنى دعاء، والمعنى من الله إيجاب عليهم(١).

وقيل: "حصرت صدورهم " لفظه ماض والمعنى على المضارعة أي جاؤوكم تحصر صدورهم، لأن الحصر كان موجودًا وقت مجيئهم فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال(٢).

وقال المبرد : " القراءة الصحيحة ، إنما هي:﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾ (٣)..."(٤).

وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا بدون قد(٥)، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى:﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ

---

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.٣٧٩/١ .

(١) ينظر المقتضب ١٢٤/٤، الأصول ٢٥٥/١.

(٢) ينظر اللباب ٢٩٤/١.

(٣) سورة النساء آية (٩٠)، وقول المبرد يشعر بأن قراءة "حصرت" ليست صحيحة ، مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها ، ينظر المقتضب ١٢٥/٤ حاشية رقم (١).

(٤) المقتضب ١٤٥/٤.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١، المقتضب ١٢٤/٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٦ ، اللباب ٢٩٣/١.

يُقَاتِلُوكُمْ﴾[٦] فـ"حصرت" فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: "حصرة صدورهم"، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾[٧]. قال أبو حيان : " ولا يحتاج إلى إضمار "قد"، وهو الصحيح. ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً "[٨].

وقال في موضع آخر: " ولا يحتاج إلى إضمار "قد" لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه"[٩].

وفي الارتشاف[١٠]: " والصحيح جواز ذلك بغير" واو" ، ولا " قد " ، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش ، لكثرة ما ورد من ذلك " .

وإلى ذلك ذهب ابن مالك ؛ لعدم الحجة فالأصل عدم التقدير، ولأنّ وجود " قد" مع الفعل الماضي لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد ، وأنه لو كان الماضي معنى لا يقع حالا إلاّ وقبله " قد" مقدّرة لامتنع وقوع

---

(٦) سورة النساء آية (٩٠).

(٧) سورة النساء آية (٩٠)، وهذه قراءة يعقوب ، والحسن البصري ، ينظر معاني الفراء ٢٤/١، الموضح في وجوه القراءات وعللها. لنصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، ت . د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ١٤١٤ه-١٩٩٣م . ٤٢٤/١ ، النشر في القراءات العشر. لابن الجزري، تقديم علي الضباع، تخريج الآيات زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.٢٥١/١.

(٨) البحر المحيط ٤٢٣/٨.

(٩) المصدر السابق ٣٥٥/٦.

(١٠) ١٦١٠/٣.

المنفي بلم حالا ، ولكان المنفي بلمّا أولى منه بذلك ، لأن "لم" تنفي "فعل" و" لمّا" تنفي " قد فعل" [١].

قال ابن مالك[٢]: " فمن انفراد الضمير قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾[٣].... قال أبو الحسن بن خروف : وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه[٤] رحمه الله يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم ، ولم يفعل ذلك سيبويه ".

ووافق ابن مالك ابن خروف بقوله [٥]: " قلت صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ ".

٦ـ باب كم وكأين وكذا[٦]:القول في نصب تمييز "كم" الاستفهامية :

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٣/٢.
(٢) شرح التسهيل ٣٧١/٢-٣٧٣ .
(٣) سورة النساء آية ٩٠.
(٤) لم أجد هذه الآية في كتاب سيبويه المطبوع .
(٥) شرح التسهيل ٣٧٣/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٤١٨/٢.

كم قسمان: استفهامية وخبرية [٧]، وكل منهما مفتقر إلى تمييز يوضح إبهامها، وتمييز الاستفهامية كتمييز العشرين وأخواتها مفردًا منصوبًا ، فكما تقول: قابلت عشرين رجلًا ، تقول مع كم الاستفهامية : كم رجلًا قابلت؟ واختلف النحويون حول كون تمييز "كم" الاستفهامية منصوبًا، وفي ذلك ثلاثة مذاهب[٨]:

المذهب الأول: أنه لازم ولا يجوز جره ؛ أي: سواء دخل على كم حرف جر أو لا، وهو مذهب بعض النحويين[٩]، فلا فرق عندهم بين: كم كتابًا اشتريت؟ وبين " بكم جنيهًا اشتريت هذا" ؟.

المذهب الثاني: أن نصبه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقًا حملًا على تمييز كم الخبرية ، فهو مجرور دائمًا، وإليه ذهب الفراء[١]

---

(٧) تنقسم "كم" عند النحويين إلى قسمين : استفهامية وخبرية ، فكم الاستفهامية معناها: أي عدد؟ قليلا أو كثيرا ، فمعنى : كم كتابًا قرأت؟ أي عدد من الكتب قرأت؟ فهي تستعمل في السؤال عن كمية الشيء ومقداره ، وكم الخبرية معناها عدد كثير، فمعنى: كم رجال صاحبت: صاحبت عددًا كثيرًا من الرجال، وهي تستعمل عند إرادة الإخبار بالكثرة أو الافتخار بذلك .ينظر : التصريح ٥٠٩/٤ .

(٨) ينظر المذاهب الثلاثة منسوبة لأصحابها في الارتشاف ٢/ ٧٧٨-٧٧٩ .

(٩) ينظر: الارتشاف ٢/ ٧٧٩، التصريح ٥١١/٤،

(١) ينظر: رأى الفراء في شرح التسهيل ٤٢٠/٢، الارتشاف ٧٧٨/٢ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري حققه وعلق عليه . د . مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر. بيروت ، لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م . ٢٠٩/١ ، التصريح ٥١١/٤.

والزجاج[٢]والسيرافي[٣] وابن السراج [٤]، وحَمَلَ عليه أكثرهم قول الفرزدق[٥]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

فيمن رواه بجر عمة ، وعلى أن "كم" فيه استفهامية مقصود بها التهكم.

المذهب الثالث: أن نصبه لازم إن لم يدخل على "كم" حرف جر، وراجح على الجرّ إن دخل عليها حرف جر، ففي نحو: كم سورةً حفظت؟ يجب نصب التمييز، وفي نحو: بكم جنيهًا اشتريت؟ يكون نصبه راجحًا على الجر، ويجوز الجر فتقول: بكم جنيهٍ اشتريت؟ لكنه مرجوح، والنصب أجود وأكثر.

---

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١٥٢/٤.

(٤)) ينظر: الارتشاف ٧٧٨/٢، المغني ٢٠٩/١.

(٥) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه . دار صادر بيروت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.٣٦١/١، وفي الكتاب ٧٢،١٦٢/٢، ابن يعيش١٣٣/٤، شرح التسهيل٤١٢/٢، الارتشاف٧٧٨/٢ التصريح ٥١٥/٤ ، المغني ٢٠٩/١ ،شرح الأشموني ١٥٤/٤، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي. ت. عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي– القاهرة ،ط٣، ١٩٨٩م . ٤٨٩/٦ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ،المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد: أميل يعقوب، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م. ٤٠٦/١ ، والشاهد فيه قوله : " كم عمة " حيث يجوز في "عمة " الرفع على الابتداء، والمسوغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور ، والنصب على التمييز ، والجرّ على الإضافة .

قال سيبويه[٦] : " وسألتُه عن قوله : علَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مبنيٌ؟ فقال : القياسُ النصبُ وهو قولُ عامَّةِ الناس ، فأمَّا الذين جَرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى (مِنْ) ، ولكنَّهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان ، وصارت عوضًا منها ".

ويستفاد من كلام سيبويه: أن تمييز كم الاستفهامية إذا ورد مجرورًا ، كان جره بمن مضمرة ، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين ، وذهب الزجاج إلى أنه مجرور بإضافة كم إليه ، ورُدّ مذهبه بأن كم تأتي بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلته[٧].

قال ابن مالك [١]: " وإن دخل على الاستفهامية حرف جرّ جاز بقاء مميزها منصوبًا كقولك : بكم رجلاً مررت ؟ ، وجاز أن يجر بِـ"مِنْ" مقدرة كقولك : بكم درهمٍ تصدقت؟ ، تريد بكم من درهمٍ، فحذفت "مِنْ" وأبقيت عملها . قال ابن خروف قاصدًا إلى حذف "مِنْ" وإبقاء عملها : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين .

وقوله فاسد، وإضمار الحرف نصّ من كلامهم ، إلا الزجاج وحده ، فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بكم ، ولا يحذف شيئًا .

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفض بها ؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولًا واحدًا ، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك . قلت : الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف ؛ أعني : كون التمييز

---

(٦) الكتاب ١٦٠/٢.

(٧) قول ابن خروف في شرح التسهيل ٤١٩/٢-٤٢٠.

(١) شرح التسهيل ٤١٩/٢-٤٢٠.

في نحو: بكم درهم تصدقت؟ مجرورًا بمن لا بكم ... فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له ".

قال أبو حيان [٢]: "وإذا دَخَلَ على (كَمْ) حَرْفُ جَرٍّ ، فالأجودُ والأكثرُ نصب التمييز ، وَيَجوزُ جرهِ بِـ"مِنْ" في مذهب الخليل وسيبويه ، والفراء والجمهور فتقول : "على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ" ، جَعَلَ حَرْفَ الجر عوضًا مِنْ(مِنْ) المقدّر دخولها على التمييز، ولذلك لا يجتمعان لا تقول : " عَلَى كَمْ مِنْ جِذْعٍ بَيْتُكَ " وَلَمْ يَذْكُرْ سيبويه خَفْضَه إلّا إذا دَخَلَ على (كَمْ) حَرْفُ الجر ، وذكر الفراء ، والزجاج وابن السراج وجماعة خفضه في كل موضع ، كالنصب في الخبرية ، ... وذهب الزجاج إلى أن الجرّ على الإضافة ، ومن النحويين من منع حمل تمييز الاستفهامية على تمييز الخبرية مطلقا فصارت المذاهب ثلاثة ..." .

ويتضح موافقة ابن مالك ابن خروف في المسألة بقوله[٣] : " الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف.." .

وما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح ، فالحكم لما له نظير أولى من الحكم بما لا نظير له.

٧_ باب حروف الجر سوى المستثنى بها: القول في وصف مجرور رب[١]:

---

(٢) الارتشاف ٢/٧٧٨-٧٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠ .

(١) شرح التسهيل٣/ ١٣٠ ، ١٨٢-١٨٣.

أختلف النحاة [٢] في مسألة وَصْفِ مجرور رب النكرة ، فذهب ابن السراج [٣] ، والفارسي[٤] ، والهروي[٥]، وأكثر المتأخرين[٦]، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، إما بمفرد ، نحو: " رُبَّ رجلٍ صالحٍ "، أو بجملة ، نحو:" رُبَّ رجلٍ لقيته"، فـ" لقيته" جملة في موضع خفض، على الصفة ، أو بشبه جملة نحو:" رُبَّ رجلٍ عندك " ، أو بصفة مشتقة [٧]، وقيل: إنه مذهب البصريين[٨].

(٢) ينظر: الارتشاف ١٧٤١/٤ ، الهمع ١٧٨/٤ ،

(٣) ينظر: الأصول ٤١٨/١ ، شرح التسهيل ١٨١/٣ شرح الكافية ٢٩٢٩/٤ ، الجنى الداني ص٤٥٠.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٠٠ ، المقتصد٨٢٨/٢ ، شرح التسهيل ١٨١/٣ ، البسيط ٨٦٥/٢ ، الجنى الداني ٤٥٠-٤٥١ ، شرح الكافية للرضي٢٩٢/٤ ، الارتشاف ١٧٤١/٤ ، همع الهوامع١٧٨/٤.

(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف. للهروي علي بن محمد ، ت. عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٠١هـ-١٩٨١م . ص ٢٦٠.

(٦) شرح الكافية ٤/ ٢٩٢ ، شرح الجمل لابن عصفور٥٠٣/١ ، التوطئة ص٢٤٥ ، البسيط ٨٦٥/٢ ، وممن نسب هذا المذهب للمتأخرين المرادي في الجنى الداني ص٤٥٠ ، أبو حيان في الارتشاف ١٧٤١/٤ ، همع الهوامع ١٧٨/٤.

(٧) الأزهية ص٢٦٠ ، شرح الكافية ٢٩٣/٤ .

(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٥٠ ، الارتشاف ١٧٣٧/٤ ، الهمع ١٧٨/٤ .

وذهب الأخفش، والفراء ، والزجاج ، وابن خروف ، وابن طاهر إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها [٩]، وهو ظاهر مذهب سيبويه[١٠] .

قال ابن مالك[١١]: " والمبرد[١٢] وابن السراج يرون وجوب وصف المجرور بربّ ، وقلدهم في ذلك أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه....والذي يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إياها بـ" كم" ، ووصف مجرور "كم" الخبرية لا يلزم، فكذا وصف ما سُوّى بها ، ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله في باب الجر[١٣]: " وإذا قلت: رُبّ رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ"رب"...إلا أن في هذا المثال إشكالا بيّنًا... وقد أخذ أكثر الناس هذا المثال على ظاهره ، فمنهم من خطأ فيه سيبويه ومنهم من صوّبه وتكلف تأويله ، وأحسنهم مأخذا في التأويل أبو الحسن بن خروف فإنه قال: يقول سيبويه فقد أضفت القول إلى الرجل برُب كلام حسن ، وهو كقوله فقد أضفت الكينونة إلى الدار بـ" في"، وكقوله : فقد أضفت إليه الرداءة بـ" في"، قوله : أنت في الدار، وفيك خصلة سوء فـ "رب" أوصلت القول إلى قليل الرجال

---

(٩) ينظر: الجنى الداني ص٤٥٠، الارتشاف ١٧٤١/٤ ، الهمع ١٧٨/٤، وينظر رأي ابن خروف في شرح التسهيل ١٨٤/٣قوله : " قال ابن خروف : والمتأخرون مختلفون في رب ؛ منهم من تبع المبرد على مذهبه كابن السراج والفارسي ، وهو فاسدٌ... ".

(١٠) ينظر: الكتاب ٥٦/٢-٥٧ ، الجنى الداني ص٤٥٠.

(١١) شرح التسهيل ١٨١/٣-١٨٣.

(١٢) اختلف النقل عن المبرد ، فنسبه له المرادي في الجنى الداني عن ابن هشام ص٤٥١ ، وينظر: الارتشاف ١٧٤١/٤،الهمع ١٧٨/٤.

(١٣) ينظر: الكتاب ٤٢١/١.

وكثيرهم ، كما أوصلت "في" الكينونة إلى الدار واستقرار الرداءة إلى المخاطب ، وموضع المخفوض برب مبتدأ ويقول خبره ، فكأنه على تقدير: كثير من الرجال يقول ذلك " .

ووافق ابن مالك ابن خروف في تأويله كلام سيبويه في المسألة فقال(١): " وأحسنهم مأخذا في التأويل أبو الحسن بن خروف" . وما ذهب إليه ابن خروف وابن مالك هو الراجح .

(١) شرح التسهيل٣/١٨٣.

المبحث الثاني

(موافقة ابن مالك ابن خروف بالاستشهاد بقوله في المسألة)

ويشتمل على ثلاث مسائل نحوية ، وهي كالآتي :

١-باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: القول في" إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ ".

٢-باب حبذا: القول في (حبذا) بين الفعلية والاسمية.

٣-باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها : القول في معنى (رُبّ) .

٨- باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[١]: القول" إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ[٢]:

اختلف النحاة [٣] في القول المراد به مجرد اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسمًا للجملة نحو: " قلت كلمةً " و" قال زيدٌ كلمةً " فذهب الزجاجي [٤]،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٧٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٩٤- ٩٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج ، ت.د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث، القاهرة،١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. ٣٩٦/٣، إعراب القرآن للنحاس ٧٣/٣- ٧٤ ،التبيان في إعراب القرآن ٩٢١/٢، شرح الجمل لأبن عصفور ٢/ ٤٦٢-٤٦٣، الارتشاف٢١٣١/٤، شفاء العليل في

والزمخشري [٥]، وابن خروف [٦]، وابن مالك [٧]،إلى جواز إعمال القول فيه ، وذهب جماعة منهم ابن عصفور[٨] إلى : أنه لا يجوز نصبه بالقول، بل يحكى.

قال ابن مالك[٩] :" ومن إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ قول أبي القاسم[الزجاج][١٠] في الجمل[١١]: وإنما قلنا البَعْضَ والكُلَّ ".

فنصب فعل القول " البعضَ" و" الكلَّ " .

قال أبو حيان [١٢]: " فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعًا من جملة " .

إيضاح التسهيل .لأبي عبدالله السليسلي ، ت . د. عبدالله الحسيني البركاتي ، مكتبة الفيصلية ،مكة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . ١/ ٤٠٤، الهمع ٢/ ٢٤٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٣٤٩، الارتشاف٤/٢١٣١، الهمع ٢/ ٢٤٤.

(٥) ينظر: المصادر السابقة .

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٣٤٩، الارتشاف٤/٢١٣١، الهمع ٢/ ٢٤٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٩٤- ٩٥ ، الارتشاف٤/٢١٣١، الهمع ٢/ ٢٤٤.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٢-٤٦٣.

(٩) شرح التسهيل ٢/٩٤- ٩٥.

(١٠) الزجاجي .

(١١) الجمل ص ٢٤ .

(١٢) في البحر المحيط ٧/ ٤٤٧.

وتتضح موافقة ابن مالك بالاستشهاد بقول ابن خروف في المسألة قال[١]: " قال ابن خروف: ونصب الكلَّ والبعضَ على تقدير: وإنّما قلنا هاتينِ الكلمتينِ، لأنّك تقولُ : " قلتُ كلمة " ، كما تقول : " قلتُ قولاً، والقولُ يقعُ على ما يفيدُ وعلى ما لا يُفيدُ " انتهى كلامه" .

٩- باب حبذا: القول في "حبذا" بين الفعلية والاسمية[٢]:

اختلف النحاة[٣] في إعراب "حبذا" فذهب الفارسي[٤]، وابن برهان[٥]، وابن خروف[٦] إلى أن "حب" فعل و" ذا" فاعل وهو اختيار ابن مالك[٧]. ونسب إلى الخليل وسيبويه[٨].

---

(١) شرح التسهيل ٩٥/٢ ، وينظر: شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي ، ت . د. سلوى محمد عرب معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٩هـ . ١/ ٣٤٩. قوله : " ونصب " الكل " و" البعض" على المصدر من المعنى ؛ على تقدير: " وإنما قلنا بالألف واللام " ؛ لأنك تقول : " قلتُ كلامه" كما تقول: " قلتُ قولاً" والقول يقع على ما يفيد ، وما لا يفيد ".

(٢) شرح التسهيل ٢٢/٣-٢٣.

(٣) ينظر: أسرار العربية .لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت. د. فخر صالح قداره ، دار الجيل، بيروت١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ص١١٢- ١١٣ ، ابن يعيش ١٣٩/٧ ، شرح التسهيل ٢٣/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/١ – ٦١١١ ، الارتشاف ٢٠٥٩/٤ ، التصريح ٤٢٧/٣-٤٢٩ .

(٤) ينظر: البغداديات ص٢٠١-٢٠٤، شرح التسهيل ٢٣/٣، الارتشاف ٢٠٥٩/٤ .

(٥) تنظر: شرح اللمع لابن برهان ص ٤٢٠ ، شرح التسهيل ٢٣/٣، الارتشاف٢٠٥٩/٤ .

وذهب المبرِّد[٩]، وابن السرّاج[١٠]، وابن عصفور[١١] ، والسيرافي [١٢]، والأكثرون [١٣] إلى أنهما تركبا وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء [١٤].

وذهب بعض النحويين [١] إلى أنهما تركبا وصارا فعلاً؛ وذلك لأن الجزء الأول منهما فعلاً ، فغلب عليها الفعلية ، لأن القوة للجزء الأول ، والمخصوص هو الفاعل [٢].

---

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لأبن خروف ٣/ ٢٣.قوله :" إعراب "حبذا" كإعراب "نعم الرجل زيد" ، "حب" فعل ماض غير متصرف أيضا، و "ذا " فاعلها ، ...هذا قول سيبويه – رحمه الله – وأخطأ من زعم عليه غير ذلك " .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٣.

(٨) ينظر: رأي الخليل في الكتاب ١٨٠/٢. قال سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله أنَّ "حبذا" بمنزلة "حب الشيء" ولكن " ذا" و "حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: " لولا " وهو اسم مرفوع كما تقول "يا ابن عم" و "العم" مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث "حبذا" ولا تقول "حبذه" لأنه صار مع "حبَّ " على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم له لأنه كالمثل" .

(٩) ينظر: المقتضب ٢/ ١٤٣.

(١٠) ينظر: الأصول ١ / ١١٤ ، ١١٥ .

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١.

(١٢) ينظر: الارتشاف٢٠٥٩/٤.

(١٣) ينظر: المصدر السابق .

(١٤) ينظر: أسرار العربية ص١١٣، الارتشاف٢٠٥٩/٤-٢٠٦٠ .

(١) نُسب هذا القول للأخفش ، وخطاب الماردي ينظر: الارتشاف٢٠٥٩/٤-٢٠٦٠ .

(٢) ينظر: أسرار العربية ص١١٣، الارتشاف٢٠٥٩/٤-٢٠٦٠.

قال ابن مالك[٣]: " والذي اخترته من كون "حبّ" باقيًا على فعليته وكون" ذا" باقيًا على فاعليته هو مذهب اختيار أبي علي[٤]...وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه[٥]جعل حبذا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده . قال ابن خروف: حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك " .

وعلل ابن مالك لصحة ما ذهب إليه[٦] ابن خروف ووافقه واستشهد بقوله في المسألة.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الأرجح.

١٠- باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها [٧]: القول في معنى " رُبّ"[٨]:

اختلف النحويون، في معنى " رُبّ"، على أقوال [٩] هي :

---

(٣) شرح التسهيل ٢٣/٣.

(٤) ينظر: البغداديات ص٢٠١-٢٠٤، شرح التسهيل ٢٣/٣، الارتشاف ٢٠٥٩/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ١٨٠/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٣-٢٤.

(٧) شرح التسهيل ١٣٠/٣.

(٨) شرح التسهيل ١٧٦/٣-١٧٨.

(٩) ينظر: الكتاب ١٥٦/٢ ، ١٦١ ، ١٧١ ، والمقتضب ١٣٩/٤ ، ٢٨٩ ، ابن يعيش ٢٨/٨ ، شرح اللمع. لا بن برهان، ت . د. فائز فارس، السلسلة التراثية.١٦٨/١ ، شرح التسهيل ١٧٧/٣ ، الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادي . ت. د فخر الدين قباوة ، والأستاذ . محمد نديم فاضل – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت : ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م. ص ٤٣٨-٤٥٨ ، المغني ١٥٤/١، الهمع ١٧٢/٤-١٧٣.

الأول : للتقليل دائمًا ، وهو مذهب أكثر النحويين[١٠] ، وفي البسيط [١١]: " ذهب البصريون إلى أنها للتقليل ولا تكون إلا له ، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون للتكثر " .

الثاني: للتكثير، وقال به جماعة منهم ابن درستويه. [١] ، ونسب ابن خروف [٢]هذا المذهب إلى سيبويه[٣] .

الثالث: تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف[٤].

الرابع : للتقليل قليلاً ، وللتكثير كثيرًا ، وهو اختيار ابن مالك[٥] ، واختاره ابن هشام في المغني[٦].

---

(١٠) ينظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤ ، قوله: " وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ، ولا لتكثير....وفي البسيط : ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل ، وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبى عمرو ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والسيرافي ، والرماني ، وابن جني ، وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام ..".

(١١) ٨٥٩/٢. وينظر: ابن يعيش ٢٦/٨ ، الارتشاف١٧٣٨/٣.

(١) ينظر: الارتشاف١٧٣٨/٣ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٧٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١٥٦/٢ ، ١٦١ ، ١٧١ .

(٤) ينظر: الارتشاف١٧٣٨/٣ ، الجنى الداني ص ٤٤٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/٣ قوله:" "وليست اسمًا ، خلافًا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، بل هي حرف تكثير وفاقًا لسيبويه ، والتقليل بها نادر".

الخامس : لم توضع لتقليل ، ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهذا اختيار أبي حيان [٧].

السادس: للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السيد [٨] .

السابع : لمبهم العدد ، تكون تقليلا وتكثيرًا ، قاله ابن الباذش وابن طاهر[٩].

قال ابن مالك [١٠]: " **وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى " رُبّ " التكثير هو مذهب سيبويه**[١١] **رحمه الله ، وقال ابن خروف : وذكر سيبويه في باب "كم" أن رب للتكثير، وذكر ذلك غيره من اللغويين، واستعمالها على ذلك موجود كثير، قلت : فمن كلامه الدال على ذلك قوله** [١٢]: **في باب "كم" اعلم أن لـ"كم" موضعين : أحدهما الاستفهام ، والآخر الخبر ، و معناهما معنى " رُبّ " ، ثم قال بعد ذلك في الباب**[١] : " **واعلم أن "كم" في**

---

(٦) ينظر: المغني ١٥٤/١، قوله : " وليس معناها التقليل دائمًا ، خلافًا للأكثرين ، ولا التكثير دائمًا، خلافًا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرًا ،وللتقليل قليلاً " .

(٧) ينظر: الارتشاف١٧٣٨/٣، الهمع ١٧٥/٤.

(٨) ينظر: الارتشاف١٧٣٨/٣، الهمع ١٧٥/٤.

(٩) ينظر: الهمع ١٧٥/٤.

(١٠) شرح التسهيل ١٧٧/٣-١٧٨.

(١١) ينظر: الكتاب ١٥٦/٢ .

(١٢) ينظر: الكتاب ١٥٦/٢.

(١) ينظر: الكتاب ١٦١/٢، قوله: "واعلم أن "كم" فـي الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم

الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه " رُبّ" ؛ لأن المعنى واحد إلا أن "كم" اسم ، و " رُبّ " غير اسم " ، هذا نصّه ، ولا معارض له في كتابه" .

ووافق ابن مالك ابن خروف، واستشهد بقوله في المسألة .

وأرى أنّها حرف إثبات لا يدل على تقليل ولا تكثير، وإنما يستفاد ذلك من السياق هو الأرجح.

نحو : مائتي درهم ، فانجر "الدرهم" ؛ لأن التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى " رب" ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب".

المبحث الثالث

(موقف ابن خروف من الكتاب وشروحه في رأي ابن مالك من خلال المسألة النحوية)

ويشتمل على ستة آراء ، وهي كالآتي :

١_ صحح ابن مالك قول ابن خروف فيما نسبه إلى سيبويه– مسألة رقم(٢)

٢_ أكد ابن مالك صحة ما ذكره ابن خروف عن سيبويه – مسألة رقم (٣)

٣_ أكد ابن مالك صدق ما ذهب إليه ابن خروف– في ردّ قول : ابن بابشاذ فيما نسبه إلى سيبويه – مسألة رقم(٥)

٤_ استحسن ابن مالك تأويل ابن خروف لكلام سيبويه – مسألة رقم(٧)

٥_ وافق واستشهد وعلل ابن مالك لصحة ما نسبه ابن خروف إلى سيبويه – مسألة رقم(٩)

٦_ دعم ابن مالك قوله – وما يختاره في المسألة – بقول ابن خروف المنسوب إلى سيبويه –مسألة رقم(١٠)

موقف ابن خروف من الكتاب وشروحه في رأي ابن مالك في المسائل النحوية

١_ القول في إقامة مصدر الفعل اللازم المؤكِّد لفعله مقام الفاعل[١]:

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢. مسألة رقم (٢) في البحث .

صحح ابن مالك قول ابن خروف فيما ذكره الآخر عن سيبويه بقوله[٢]: "هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح" .

٢_ القول في إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا[٣]:

أكد ابن مالك صحة ما ذكره ابن خروف عن سيبويه بقوله[٤]: " وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه ، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه ".

٣_ القول في وقوع الفعل الماضي حالا [٥]:

أكد ابن مالك صدق ما ذهب إليه ابن خروف– في رد قول : ابن بابشاذ أن سيبويه[٦] رحمه الله يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم ، ولم يفعل ذلك سيبويه "– بقوله [٧]: " قلت صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ".

٤_ القول في (وصف مجرور رُبّ) [٨]:

استحسن ابن مالك تأويل ابن خروف لكلام سيبويه في المسألة فقال[٩]: " وأحسنهم مأخذًا في التأويل أبو الحسن بن خروف" .

---

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٢.
(٣) شرح التسهيل ١٦٤/٢. مسألة رقم (٣) في البحث .
(٤) شرح التسهيل ١٧٧/٢.
(٥) شرح التسهيل ٣٧٣/٢. مسألة رقم (٥) في البحث.
(٦) لم أجد هذه الآية في كتاب سيبويه المطبوع .
(٧) شرح التسهيل ٣٧٣/٢ .
(٨) شرح التسهيل٣/ ١٣٠ ، ١٨٢-١٨٣. مسألة رقم (٧) في البحث.

٥_ القول في "حبذا" بين الفعلية والاسمية[١]:

وافق واستشهد وعلل ابن مالك لصحة ما نسبه[٢] ابن خروف إلى سيبويه في المسألة ، بقوله[٣]:" قال ابن خروف: "حب" فعل و" ذا " فاعله و" زيدٌ" مبتدأ وخبره " حبذا "، هذا قول سيبويه ، وأخطأ من زعم غير ذلك".

٦_ القول في معنى " رُبّ " [٤]:

يدعم ابن مالك قوله – وما يختاره في المسألة – بقول ابن خروف المنسوب إلى سيبويه ، قوله[٥] " وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى " رُبّ " التكثير هو مذهب سيبويه[٦] رحمه الله ، وقال ابن خروف : وذكر سيبويه في باب "كم" أن " رُبّ" للتكثير...".

---

(٩) شرح التسهيل٣/١٨٣.
(١) شرح التسهيل ٣/٢٢-٢٣. مسألة رقم (٩) في البحث.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣-٢٤.
(٣) شرح التسهيل ٣/٢٣.
(٤) شرح التسهيل ٣/١٧٦-١٧٨. مسألة رقم (١٠) في البحث.
(٥) شرح التسهيل ٣/١٧٧.
(٦) ينظر الكتاب ٢/١٥٦ .

الخاتمة

وأخيرا ، وبعد هذه الدراسة التي قدمتُها لهذه المسائل العشرة لموافقات ابن مالك ابن خروف ، يمكن التوصل إلى نتيجة مهمة ، وهي: أن ابن مالك كان في الأعم الأغلب من هذه المسائل ينصّ بالقول على موافقته ابن خروف، وهذا واضح في المسائل السبع التي ضمها المبحث الأول: (موافقات ابن مالك ابن خروف بالقول) على النحو التالي :

١_ باب المعرف بالأداة : القول في نيابة الألف واللام عن الضمير:

وافق ابن مالك ابن خروف بقوله : " فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة ، وكفى بنقله شاهدًا " .

٢_ باب النائب عن الفاعل: القول في إقامة مصدر الفعل اللازم المؤكِّد لفعله مقام الفاعل :

وافق ابن مالك ابن خروف في ردّ ما نسبه الزجاجي لسيبويه ووصفه بأنه ادّعاء فاسد بقوله: "هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح" .

٣_ باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولًا واحدًا: القول في إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا:

قال ابن مالك : "وما ورد منه فإنما وردَ بإعمال الآخر وإلغاء ما قبله ... ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي ؛ إذ لا سماع في ذلك ".

ووافق ابن مالك ابن خروف بقوله : " وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه ، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه ".

٤_ باب المفعول معه: القول في أصل واو المعية ، في جملة المفعول معه:

وافق ابن مالك ابن خروف بإنكار الأخير رأي ابن جني من أن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة... ". فقال : " وهو بالإنكار حقيق ".

٥_ باب الحال: القول في وقوع الفعل الماضي حالاً :

قال ابن مالك : " فمن انفراد الضمير قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾[1]... قال أبو الحسن بن خروف : وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه رحمه الله يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم ، ولم يفعل ذلك سيبويه ".

ووافق ابن مالك ابن خروف بقوله : " قلت صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ ".

٦_ باب كم وكأين وكذا : القول حول كون تمييز "كم" الاستفهامية منصوبًا:

---

[1] سورة النساء آية ٩٠.

قال ابن خروف: ولا يمكن الخفض بها؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولًا واحدًا، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك. قلت: الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف... فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له ".

ويتضح موافقة ابن مالك ابن خروف في المسألة بقوله: " الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف.." .

٧ـ باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها: القول في "وصف مجرور رُبّ" :

قال ابن مالك: " والمبرد وابن السراج يرون وجوب وصف المجرور بـ" رُبّ" ، وقلدهم في ذلك أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه... وقد أخذ أكثر الناس هذا المثال على ظاهره ، فمنهم من خطأ فيه سيبويه ومنهم من صوّبه وتكلف تأويله ، وأحسنهم مأخذا في التأويل أبو الحسن بن خروف فإنه قال: يقول سيبويه فقد أضفت القول إلى الرجل بـ" رُبّ " كلام حسن .." .

ووافق ابن مالك ابن خروف في تأويله كلام سيبويه في المسألة بقوله : " وأحسنهم مأخذًا في التأويل أبو الحسن بن خروف.." .

كما أن ابن مالك حكى قول ابن خروف واستشهد به في بعض المسائل ، ولم يعقب عليه، وهذا واضح في المسائل الثلاث التي اشتمل عليها المبحث الثاني : (ما سكت فيه ابن مالك عن قول ابن خروف ولم يعترض) ، على النحو التالي :

٨_ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: القول"إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ: تتضح موافقة ابن مالك بالاستشهاد بقول ابن خروف في المسألة قال: " قال ابن خروف : ونصب الكلَّ والبعضَ على تقدير: وإنّما قلنا هاتينِ الكلمتينِ، لأنّك تقولُ : " قلتُ كلمة " ، كما تقول : " قلتُ قولاً، والقولُ يقعُ على ما يفيدُ وعلى ما لا يُفيدُ " انتهى كلامه" .

٩- باب حبذا: القول في (حبذا) بين الفعلية والاسمية:

قال ابن مالك: " والذي اخترته من كون "حبّ" باقيًا على فعليته وكون" ذا" باقيًا على فاعليته هو مذهب اختيار أبي علي...وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده . قال ابن خروف: حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك " .

وعلل ابن مالك لصحة ما ذهب إليه ابن خروف ووافقه واستشهد بقوله في المسألة.

١٠- باب حروف الجر سوى المستثنى بها: القول في معنى (رُبّ).

قال ابن مالك : " وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى "رب" التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله ، وقال ابن خروف : وذكر سيبويه في باب "كم" أن رب للتكثير..".

وافق ابن مالك ابن خروف، واستشهد بقوله في المسألة.

وإن كان ابن مالك وافق ابن خروف بالقول وعدم الاعتراض في هذه المسائل ، فقد كان له رأي في موقف ابن خروف من الكتاب وشروحه ،

وهذا واضح في المسائل التي اشتمل عليها المبحث الثالث: (موقف ابن خروف من الكتاب وشروحه في رأي ابن مالك) ، على النحو التالي :

- صحح ابن مالك قول ابن خروف فيما نسبه إلى سيبويه- مسألة رقم (٢).
- أكد ابن مالك صحة ما ذكره ابن خروف عن سيبويه – مسألة رقم (٣).
- أكد ابن مالك صدق ما ذهب إليه ابن خروف- في رد قول : ابن بابشاذ فيما نسبه إلى سيبويه – مسألة رقم(٥).
- استحسن ابن مالك تأويل ابن خروف لكلام سيبويه – مسألة رقم(٧).
- وافق واستشهد وعلل ابن مالك لصحة ما نسبه ابن خروف إلى سيبويه – مسألة رقم(٩).
- دعم ابن مالك قوله – وما اختاره في المسألة – بقول ابن خروف المنسوب إلى سيبويه –مسألة رقم(١٠).

وبهذا يتضح لنا أن ابن مالك كان موافقًا ابن خروف في هذه المسائل العشر دائمًا، كما أنه كان مرتضًيا ومستحسنًا وموافقًا ابن خروف في ما نسبه إلى سيبويه في هذه المسائل .

ومن خلال العرض الموجز السابق نصل إلى:

- وافق ابن مالك ابن خروف في سبع مسائل بالقول.

- **وافق ابن مالك ابن خروف في ثلاث مسائل بالاستشهاد بقول ابن خروف دون اعتراض عليه.**
- **موقف ابن خروف من الكتاب وشروحه في رأي ابن مالك من خلال المسألة النحوية، ورد في ستة آراء** (١).

(١) من خلال المسائل رقم : ٢- ٣- ٥- ٧-٩-١٠ .

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، ت. د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الاندلسي ت. د. رجب عثمان محمد ، م. د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف. للهروي علي بن محمد ، ت. عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٠١هـ-١٩٨١م .
- أسرار العربية. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت. د. فخر صالح قداره ، دار الجيل، بيروت١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو. لأبي بكر بن السراج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، للنحاس، ت. د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة ، ت. د. عياد الثبيتي، مطبعة المدني، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- أمالي ابن الشجري النحوية . لأبي السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري ت. د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب ت. هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري، ت. محمد محيى الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- الإيضاح العضدي. لأبي علي الفارسي، ت . د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب، ت. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد.
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان الطبعة الثانية١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- البسيط في شرح جمل للزجاجي، لابن أبي الربيع ، ت. د. عياد الثبيتي، دار الضرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

- التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ت. علي محمد البجاوي ، دار الجيل، بيروت ط٢ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء العكبري، ت . د .عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان، الرياض،١٤٢١هـ.
- تذكرة النحاة . لأبي حيان ت. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهري ، ت . د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت. د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي. ت. عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٩م .

- الخصائص. لابن جني، ت . محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ديوان الفرزدق . دار صادر بيروت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب. لابن جني، ت. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ت. د. عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ت. د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي ، ت . د. سلوى محمد عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي . لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير .ت. د صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح الحدود النحوية . لجمال الدين الفاكهي ت . د. محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح الرضي على الكافية ، ت . د. يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م .
- شرح شذور الذهب. لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، ت. عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- شرح اللمع. لا بن برهان، ت . د. فائز فارس، السلسلة التراثية.
- شرح المفصل . لابن يعيش ، مكتبة المتنبي- القاهرة.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي. ت. سعيد عبدالكريم سعّودي (وزارة الثقافة ، بغداد، ١٩٨٠م.
- كتاب سيبويه . ت. عبد السلام محمد هارون . مطبعة المدني، الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٣. ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي، ت . د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- اللباب. لأبي البقاء العكبري، ت . د . عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة جديدة باعتناء: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- مجالس ثعلب . لابي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، ت. د. عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ط٤ . ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- المسائل البصريات. لأبي علي الفارسي، ت. د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، ت. صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني، بغداد.
- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج ، ت. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للفراء، الجزء الأول: ت. أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني: محمد علي النجار، والجزء الثالث: د .عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف، نشر دار السرور، بيروت- لبنان.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . إعداد: أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري حققه وعلق عليه . د . مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر. بيروت ، لبنان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. لبدر الدين العيني بحاشية الخزانة ، طبعة بولاق.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت. كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد.
- المقتضب. للمبرد ، ت . عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها. لنصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، ت . د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تقديم علي الضباع، تخريج الآيات زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت. د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

Approvals of Ibn-Malik for Ibn-Karoof in the explanation of Al Tas'heel

The issues of this research rotates between two famous scientists of the Arabic Grammar, Ibn-Malik who died in 672 AH, and the second was Ibn-Karoof, who died in 609 AH. It is a research on approvals of Imam Jamal al-Din Ibn Malik for Ibn-Karoof for the explanation of Al-Tas'heel.

Ibn-Malik was very reverent of Ibn-Karoof' especially his explanation of Sibawayh book where he read it very carefully and that was clear in his authoress especially in his book (The explanation of Al-Tas'heel) where he understood the words of Sibawayh in guiding many of evidence grammatical and took saying in a number of grammatical sentences in ills provisions.

It has been limited in this research on ten issues where opinion offered by Ibn-Karoof and the approval of Ibn-Malik and his views of grammarians who are significant in the matter clear to the issue in question approved.

All of this has been dealt with briefly in order not to have a swell size in this search, because my main concern is to shot light on the approvals by Ibn Malik of Ibn-Karoof in this grammatical matters contained in this research, and I ask Allah to make this work purely for Allah's sake.

Through brief presentation we get to the former:

*** Ibn-Malik approved the view of Ibn-Karoof in seven issues in saying.**

*** Ibn-Malik approved Ibn-Karoof in three issues by citing the words of Ibn-Karoof without objection.**

***The position of Ibn-Karoof of the book and annotations in the opinion of Ibn Malik over the issue, stated in six views.**